وشعيب ومعمر وابن عيينة عن الزهري فقد صار هؤلاء بأجمعهم من شرطه في الزهري حيث وجدوا إذا صحت الرواية عنهم فأيهم جيء بدلا عن الاخر كان شرط البخاري فيه موجودا ورأيته قصد في أكثر حديث ابن عيينة إلى الرواية عن الحميدي وعلي بن المديني لذكرهما عند الخبر في أكثر ما رواياه عنه ثم قد روى عن غيرهما ما لا يذكر فيه الخبر فصار ذكر تلك الروايات التي أتى بها عن ابن عيينة من روايتهما متصلة وإن لم يذكر وصلها من يرويه هذا الإسناد عنه استدلالا بروايته ذلك الخبر متصلا .

وأما الحاكم فقال في الإكليل " شرطهما ألا يذكرا إلا ما رواه صحابي مشهور له راويان ثقتان [فأكثر] ثم يرويه عنه تابعي مشهور بالرواية عن